الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي
تختتم دورتها العادية العاشرة في جدة
(27 نوفمبر – 1 ديسمبر 2016)

جدة، 1 /12/ 2016

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية العاشرة في جدة، المملكة العربية السعودية خلال الفترة 27 11/ – 1 /12/ 2016 بحضور أعضاء الهيئة، ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف أحمد العثيمين، ومعالي الدكتور عبدالسلام العبادي، أمين مجمع الفقه الإسلامي الدولي وخبراء دوليين في حقوق الإنسان من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل التابعة لليونيسيف والبنك الإسلامي للتنمية وممثلين عن الدول الأعضاء والمراقبة في المنظمة ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وأجهزة الإعلام، حيث شارك الجميع بفعالية خلال المداولات المفتوحة للهيئة في هذه الدورة.

عُقد النقاش المواضيعى الإعتيادي للهيئة في هذه الدورة يوم 29 /11/ 2016 حول موضوع "حماية وتعزيز حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح والاحتلال الأجنبي والطوارئ والكوارث". واعتمدت الهيئة وثيقة ختامية حول هذا الموضوع في نهاية الدورة.

خلال كلمته الإفتتاحية، هنأ رئيس الهيئة، السفير عبد الوهاب، معالي الدكتور العثيمين بتعيينه أميناً عاماً للمنظمة وأشاد بجهوده في التعجيل بإبرام اتفاقية مقر الهيئة مع البلد المضيف وشكر حكومة المملكة العربية السعودية لدعمها السخي والثابت من أجل إنشاء المقر.

وفي معرض كلمته بخصوص النقاش المواضيعي، أكد رئيس الهيئة أهمية إيلاء حماية وتعزيز حقوق الطفل الأولوية القصوى من خلال نهج متعدد القطاعات قوامه الحقوق المتكاملة وذلك لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في العوامل البشرية والطبيعية التي تعرقل تحقيق هذه الحقوق. وذكر أن تحقيق أهداف الألفية المستدامة وبرنامج عمل المنظمة – 2025، خاصة تلك التي تتعلق منها بوضع حدٍ للفقر وعمالة الأطفال ومعالجة التمييز بين الجنسين والممارسات الضارة وتعزيز الصحة والتعليم وتوفير العدالة وإنشاء مؤسسات شاملة خاضعة للمساءلة، سوف يساعد في تقليص مخاطر العنف في حياة الأطفال وتوفير العلاجات الملائمة للضحايا.

كما أكد الدكتور العثيمين، الأمين العام للمنظمة، في كلمته، أن حماية حقوق الطفل وتعزيزها تُمثل أولوية أساسية للمنظمة وهو ما جاء في ميثاق المنظمة المعدل وخطة عملها العشرية الثانية واعتماد عهد منظمة التعاون الإسلامي الخاص بحقوق الطفل وعقد أربعة مؤتمرات وزارية حول الطفولة. كما أكد أن المنظمة ابتدأت برنامج العمل الاستراتيجي للصحة (2014–2023) لتقليص معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة ووفيات الأطفال وتعزيز صحتهم ورفاهتهم. وقد اتضحت نتائج هذا التركيز في نقص معدلات وفيات الأطفال بنسبة 50%. كذلك أنشأت المنظمة، في أعقاب تسونامي 2004، تحالف منظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع المنظمات الإسلامية الإنسانية في الدول الأعضاء من أجل تقديم مساعدات للأطفال ضحايا تسونامي. ويجري إعداد مشروع مماثل بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لصالح الأطفال في مناطق الصراعات في كل من فلسطين وسوريا والعراق واليمن وجمهورية إفريقيا الوسطى.

وقد أجرى أعضاء الهيئة والأمانة العامة للمنظمة وأعضاء فريق النقاش وممثلون عن الدول الأعضاء، نقاشاً مستفيضاً ومثمراً أكدوا فيه ضعف الأطفال في حالات الأزمات والمخاطر التي يواجهونها في الأوضاع المتقلبة ومن ثم حددوا إطاراً عاماً للأعمال الإنسانية. وقدم المناقشون ملاحظات حول سياق المبادرات الدولية والإقليمية وتلك التي تقدمها المنظمة فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال، واستعرضوا أفضل الممارسات القائمة وحددوا الفجوات التي توجد في المبادرات والآليات الحالية من أجل اقتراح طريق للمضي قُدماً في هذا الشأن. وتعكس الوثيقة الختامية للنقاش ملخصاً لأبرز النقاط والتوصيات التي خرج بها الاجتماع.

وخلال الدورة التي امتدت لخمسة أيام، أجرت الهيئة مناقشات معمقة بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها ومنها انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك المهام المحددة التي أناطها بها مجلس وزراء الخارجية مثل الإسلاموفوبيا والتحريض على الكراهية والآلية الدائمة لرصد حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند وأوضاع حقوق الإنسان الخاصة بالأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية إفريقيا الوسطى. كما استمعت الهيئة إلى عروض موجزة ومساهمات من الأمانة العامة للمنظمة ومن خبراء مما كان له كبير الأثر في اتخاذ قرارات وتوصيات شاملة مبنية على معلومات بشأنها.

أدانت الهيئة وضع حقوق الإنسان المتردي وعمليات القتل بدون محاكمة في فلسطين بما في ذلك قتل الأطفال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء المستوطنات غير القانونية

وتوسعتها، كما حضت الهيئة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على دعوة مجلس الأمن الدولي للقيام بعمل فوري للتدخل من أجل وقف الاعتداءات المرتكبة بحق الفلسطينيين والتصدي للمحاولة الإسرائيلية لتغيير التركيبة الديمغرافية لمدينة القدس ومحيطها. كما أيدت الهيئة مقترح ضرورة نظر الدول الأعضاء في فرض حظر مشدد على استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية وتعزيز المقاطعة ووقف الإستثمارات وفرض العقوبات. وقد صدر بيان صحفي مفصل منفصل حول هذا الموضوع. كما ناقشت الهيئة واعتمدت تقرير زيارتها لفلسطين في وقت سابق من هذه السنة، وهي الزيارة التي وفرت معلومات مباشرة عن معاناة الفلسطينيين والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان حيث خرجت الهيئة بتوصيات محددة في هذا الشأن سوف يتم عرضها على الاجتماع القادم لمجلس وزراء خارجية المنظمة.

لاحظت الهيئة خلال تداولها حول وضع الروهينجيا المسلمين، بقلق عميق، تدهور وضع حقوق الإنسان في أوساط المدنيين منهم والذين نقلت التقارير تعرضهم للتعذيب والاغتصاب والقتل بدون محاكمة إضافة إلى حرق منازلهم ومساجدهم على أيدي قوات الأمن الحكومية في شمال ولاية راخين. ودعت الهيئة حكومة ميانمار إلى الاستجابة لطلبها إرسال بعثة تقصي حقائق وأعربت عن استعدادها للتواصل مع مسلمي الروهينجيا عبر وسائل ممكنة أخرى مثل مقابلة لاجئين منهم في الدول المجاورة وذلك بغية إعداد تقارير حول أوضاع حقوقهم الإنسانية. كما اتفق أعضاء الهيئة على مواصلة المنظمة والهيئة سعيهما قصد التواصل مع حكومة ميانمار من خلال وسائل رسمية وغير رسمية تشمل تعبئة الرأي العام والدعم الإنساني والتواصل مع المجتمع المدني من أجل ضمان الحقوق الإنسانية الأساسية للروهينجيا. كذلك، حُثت الدول الأعضاء على مواصلة تواصلها مع حكومة ميانمار لإقناعها بفتح مكتب إنساني للمنظمة في ولاية راخين والسماح بتوزيع معونات إنسانية حتى لو كان ذلك عبر أطراف أخرى.

أقرت الهيئة بأن الإسلاموفوبيا مازالت تُشكل أحد أكبر التحديات للأمة. وتبين أبرز المؤشرات تصاعد مجموعات اليمين المتطرف في مختلف أنحاء العالم وانتشار هذه الظاهرة في المناطق التي لم تكن مألوفة فيها من قبل مثل آسيا وأفريقيا. ويلاحظ أن تزايد حوادث التمييز ضد المسلمين وتشويه صورة الإسلام تُعزى في العادة إلى الجهل وقلة المعرفة بالإسلام. وأكدت الهيئة ضرورة تقديم دعم مادي وموارد بشرية لمرصد الإسلاموفوبيا في المنظمة لرصد أعمال الإسلاموفوبيا والخطابات التحريضية التي تنتشر يومياً بغية إزالة الشبهات من خلال إصدار مذكرات ودعوة السلطات المعنية إلى اتخاذ التدابير العلاجية الملائمة. وأعربت عن استعدادها للعمل مع إدارة الحوار والتواصل في المنظمة لإعداد خطاب لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا

بشكل شامل وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والتنسيق معها. واستذكرت الهيئة تقريرها الذي صدر مؤخراً بهذا الشأن، والذي اعتمدته الدورة الثالثة والاربعون لمجلس وزراء الخارجية، وقررت مواصلة العمل في هذا الشأن من خلال إعداد تقارير وتنظيم فعاليات للتوعية بالأشكال العصرية للعنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان.

وأدانت "الآلية الدائمة لرصد وضع حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند" الانتهاكات الصارخة الحالية لحقوق الإنسان ومنها الاستخدام العشوائي للقوة بما في ذلك الرصاص والذي أدى إلى إصابة مئات الكشميريين الأبرياء بالعمى، وعمليات القتل بدون محاكمة لما يزيد عن مئة شخص بريء وتدمير ممتلكات مادية لآلاف المدنيين. وحثت الهيئة الحكومة الهندية على احترام حقوق الإنسان للشعب الكشميري والاستجابة لاقتراحها بإرسال وفد لتقصي الحقائق في كشمير التي تحتلها الهند.

أجرى الفريق العامل المنبثق عن الهيئة والمعني بالحق في التنمية استعراضاً لإعلان أبو ظبي الذي أصدره بشأن الحق في التنمية، واقترح عناصر ملموسة لتحقيق الحق في التنمية تحقيقاً كاملاً وفعالاً من جانب الدول الأعضاء في المنظمة والأطراف المعنية الأخرى. واقترح الفريق، من جملة أمور أخرى، تحقيق التوافق والقيام بعمل جماعي لتحويل إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية إلى وثيقة ملزمة والسعي لتنفيذ التعقيب العام رقم 3 للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يلزم الدول الأطراف في تعاون دولي للتنمية، بتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع على جميع المستويات.

رحب الفريق العامل المنبثق عن الهيئة والمعني بحقوق المرأة والطفل بالقرارات التي صدرت عن المؤتمر الوزاري السادس حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء، الذي انعقد في إسطنبول، وحث الدول الأعضاء على إضفاء الصبغة المؤسسية على خطة النهوض بالمرأة وتنفيذها من خلال إجراءات ملموسة في إطار سياساتها الوطنية في أسرع فرصة ممكنة. كما دعا الفريق الدول الأعضاء التي لم تكمل بعد عملية تصديق ميثاق منظمة تنمية المرأة إلى المبادرة إلى ذلك حتى يدخل النظام الأساسي حيز النفاذ وتبدأ المنظمة عملها.

وفي إطار جهود الهيئة لعرض المنظور الإسلامي الحالي والتصدي للشبهات الخاصة بحقوق الإنسان المعاصرة، قررت الهيئة إجراء الدراسات المواضيعية التالية (1) الإسلاموفوبيا

والتصدي للإرهاب (2) حقوق الإنسان والتنوع الثقافي (3) الميل الجنسي والهوية الجنسانية. على أن تعرض هذه الدراسات على مجلس وزراء الخارجية للنظر فيها.

وقد أعرب رئيس الهيئة في كلمته الختامية عن عرفانه العميق لجميع الدول الأعضاء، خاصة حكومة المملكة العربية السعودية التي تستضيف مقر الهيئة والأمين العام للمنظمة، لما تقدمه من دعم لوجستي ومعنوي مستمر لضمان عمل الهيئة بسلاسة وفعالية.